اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

# اتحاد المصارف العربية وأجندة 2030 للتنمية المستدامة

ملتزمون بدعم القطاع المصرفي العربي
وتطوير دوره في دعم التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

## أهـداف التنميـة المستدامـة

اعتمد المجتمع الدولي في شهر سبتمبر/أيلول من العام ٢٠١٥، ١٧ هدفا كجزء من جدول أعمال عالمي جديد للتنمية المستدامة ، والتي هي مجموعة من الأهداف وضعتها الأمم المتحدة تحت مسمى الأجندة العالمية ٢٠٣٠، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠.

تمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة ، تعتمد أربعة محاور رئيسية مترابطة وهي : البيئية، المجتمع، الاقتصاد، والشراكات. مع الاشارة الى ان النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة موضوع محدد غالباً ما يؤدي الى تحقيق أهداف أخرى، باعتبار أن ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، فلا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع .

## اتحـاد المصـارف العربيـة واجنـدة ٢٠٣٠ للتنميـة المستدامـة

في إطار جهود اتحاد المصارف العربية الرامية الى تعزيز دوره في عملية بناء وتطوير التعاون المصرفي العربي واستثمارها في خدمة أغراض التنمية المصرفية والمالية والإقتصادية على كامل مساحة الوطن العربي ، فقد قام بإطلاق العديد من المبادرات وألأنشطة بالتعاون مع اهم المنظمات الاقليمية والدولية التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أجندة ٢٠٣٠، وترتبط هذه المبادرات والانشطة بأهداف القضاء على الفقر، ضمان جودة التعليم ، تحقيق المساواة بين الجنسين، تعزيز العمل اللائق للجميع ، تطوير القدرات التكنولوجية ، مكافحة تغير المناخ وآثاره ، الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (أي الأهداف ١، ٤، ٥، ٨،٩،١٣، ١٧).

و للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تركزت نشاطات الاتحاد خلال الاعوام الماضية على ثلاثة محاور تتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة الى تنمية وتعزيز بناء القدرات التدريبية. و بث «الروح» التنموية في البلدان العربية التي تشهد تراجعاً في نموها الإقتصادي نتيجة الحروب، الفقر المدقع، الكثافة السكانية، عدم ولوج التكنولوجيا على النحو المطلوب وغيرها، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## توجهـات اتحـاد المصـارف العربيـة لدعـم التنميـة المستدامـة في المنطقـة العربيـة

١- تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام .

٢- تعزيز الثقافة المالية لدى المجتمع المدني، و إيجاد فرص العمل.

٣- تشجيع المصارف العربية على التمويل المستدام لبناء اقتصاد مستدام في المنطقة العربية.

٤- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حث المصارف على تقديم أفضل الخدمات للمؤسسات الناشئة في المنطقة العربية.

٥- تعريف القطاع المصرفي العربي بالفرص الرقمية الممكن الاستفادة منها، للتغلب على التحديات، وتعزيز الاقتصاد الرقمي ، ودفع النمو الاقتصادي الشامل والتنمية.

٦- تطوير الموارد البشرية في القطاع المصرفي العربي.

## أولاً - تعزيـز الشراكـة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص

اهتم إتحاد المصارف العربية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ مطلع التسعينات ، بعدما إتضح بأن عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية تعتمد على حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها الطاقات والموارد والخبرات المتوفرة لدى القطاعين العام والخاص. فقد سعت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، الى بناء علاقات تشاركية تُسهم فيها قطاعات المجتمع في توحيد المشاريع والأعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس مشاركة فعلية، وحوكمة جيدة، ومساءلة شفافة، ومنفعة متبادلة. كما أن صانعي القرار في المنطقة العربية ادركوا اهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر لحظ دور كبير لهذا القطاع في خطط التحول الإقتصادي الإستراتيجي للدول العربية، كرؤية 2030 لكل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية الاخرى.

فعلى سبيل المثال، وإنطلاقاً من التحديات التي تواجه منطقتنا العربية ، والتي تعوق تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وإستناداً إلى الأهداف التنموية للألفية الجديدة، عقد إتحاد المصارف العربية خلال العام 2018 ، المؤتمر المصرفي العربي بالتعاون مع المركز العربي الدولي لريادة الأعمال **التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تحت عنوان «الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة Public Private Partnership for achieving SDGs.**

هدف هذا المؤتمر إلى وضع خارطة طريق للتعامل مع التحديات الاقتصادية والإجتماعية في منطقتنا العربية، والإضاءة على أهمية مساهمة القطاع الخاص العربي في تمويل التنمية المستدامة بأشكالها المختلفة، من خلال حشد موارده المالية، وخصوصاً القطاع المصرفي العربي، إضافة إلى توضيح العلاقة بين التنمية المستدامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتركيز على دور هذه الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة.

كما عقد اتحاد المصارف العربية خلال العام 2019 المؤتمر المصرفي العربي تحت عنوان «**الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة**» بالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان، بحضور حشد كبير من كبار المسؤولين والاقتصاديين والمصرفيين، حيث تطرّق إلى تحديات الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، وسياسات وإجراءات إدارة الدين العام في الدول العربية، ودور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية الاقتصادات العربية، إلى جانب تمويل إعادة الإعمار والتنمية المستدامة. **ومن ابرز التوصيات التي دعا اليها الاتحاد خلال هذا المؤتمر ، اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص نهجاً لتطوير البنية التحتية في المنطقة العربية.**

وخلال العام 2020 ، عقد اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الاتحاد الدولى للمصرفيين العرب، واتحاد الغرف العربية، منتدى مصرفياً تحت عنوان «**مخاطر العقوبات والتعامل مع القضايا الحرجة فى مكافحة غسل الأموال**» ، وتناول هذا المنتدى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الجرائم المالية، وتطبيق متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المتوافقة مع الشمول المالى، والمخاطر الناشئة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب فى ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا التى أثرت على الاقتصاد العالمى.

وبغية خلق حوار بناء وناجع بين الجانبين المصرفيين العربي والأميركي، كذلك بين القطاعين العام والخاص، من أجل مناقشة المشكلات المصرفية وتطبيقاتها، والتي تخاطب الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية في آن واحد ، أطلق اتحاد المصارف العربية خلال العام 2006 **مبادرة حوار القطاع المصرفي العربي-الأميركي (US-MENA-PSD)** بدعم من وزارة الخزانة الاميركية، والبنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وجمعية المصرفيين العرب في شمال أميركا - وأصبحت منصّة دورية لإجتماعات مسؤولين من المصارف والمؤسسات الرقابية العربية والأميركية، حيث يعقد الإتحاد **مؤتمراً سنوياً مشتركاً مع البنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي في مقرّه في نيويورك، كما يعقد مؤتمراً مشتركاً مع مجموعة البنك الدولي في مقرّ مجموعة البنك الدولي في واشنطن DC.**

و لإدراك الاتحاد ضرورة تفعيل هذه المبادرة، ليس في الولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل أيضا في أوروبا ، توجه في الإطار نفسه وخلال العام 2015 من بروكسل في خطوة هي الأولى من نوعها بين المصارف العربية والمصارف الأوروبية، الى **إطلاق مبادرة الحوار المصرفي العربي-الاوروبي** بدعم من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومنظمة العمل المالي لمكافحة الإرهاب والفدرالية المصرفية الأوروبية وFATF، بهدف تطوير التحالفات والاستراتيجيات مع المجتمع الأوروبى، ومن أجل تفعيل هذه المبادرة على المستوى الأوروبي وقع الإتحاد عدة مذكرات تفاهم مع جمعيات المصارف العاملة في اوروبا مثل **جمعية المصارف الايطالية، جمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الالمانية والفدرالية المصرفية الاوروبية**

## ثانيـاً - تعزيـز الثقافـة الماليـة لـدى المجتمـع المدنـي، و إيجـاد فـرص العمـل

إنطلاقا من أهمية الشمول المالي ودوره الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وتقليل أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، التزم إتحاد المصارف العربية منذ سنوات عديدة بمبادرة الشمول المالي الذي اصبح يمثل بعداً مهماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي ولدوره الفاعل في محاربة الفقر والبطالة والأمية على مستوى العالم .

وبدءاً من العام 2015 ، اتخذ الاتحاد زمام المبادرة في تعزيز هذا المفهوم ونشر الوعي فكان السباق في قرع جرس الإنذار حيال خطورة تجاهله في المنطقة العربية ، حيث عقد لهذا الغرض القمم المصرفية ، والمؤتمرات ، وورش العمل ، إضافة الى اعداد الدراسات والتقارير التي هدفت الى تعميق الوعى بالنسبة لمفهوم الشمول المالي.

وفي العام نفسه، اعلن الاتحاد رؤيته الاستراتيجية للشمول المالي من خلال اعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2015 بدورته العشرين تحت عنوان :**" خارطة الطريق للشمول المالي 2015-2020 "** والتي تدعو الى تأسيس مرحلة جديدة من التوعية المالية للمزيد من الشباب، وإشراكهم في النظام المالي وتوفير القدرة لدى الأفراد ومؤسسات الأعمال للحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة، وتعزيز الاشتمال في القطاعات المالية لضمان توافر الخدمات لجميع الأفراد بما في ذلك أصحاب الدخل المنخفض.
وعليه حرص الاتحاد على الاستمرار في متابعة مبادرة الشمول المالي التي أطلقها عام 2015 والتي شملت التوعية عبر تنفيذ العديد من النشاطات والمبادرات تمحورت حول الثقافة المالية والشمول المالي ، سعى خلالها إلى نشر الوعي حول أهمية الثقافة المالية والمعرفة المالية كمدخل لتفعيل الشمول المالي في الدول العربية، والذي بدوره يفعّل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية في الدول العربية بالإضافة الى المبادرات الخاصة بالشمول المالي بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

### نشر التوعية المالية والمصرفية عبر المؤتمرات الاقليمية والدولية :

عقد الاتحاد في إطار هذه المبادرة العديد من المؤتمرات والمنتديات التي شكلت منطلقاً لتوجيه الانظار نحو الشمول المالي، واهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزالحوار والتعاون الاقليمي في المنطقة العربية في هذا المجال ، حيث تم من خلال هذه النشاطات تحقيق نتائج مهمة من بينها :

- تبادل الخبرات المتعلقة بمفهوم و سياسات وأهمية الشمول المالي .
- تحسين عملية رسم وتنفيذ سياسات الشمول المالي على صعيد المنطقة العربية .
- تعزيز المناقشات والحوارات بهدف توجيه وتنسيق عملية تطوير سياسات الشمول المالي لمواجهة كافة التحديات على المستوى الاقليمي .

**<u>في المؤتمرات والمنتديات</u>**

عقد اتحاد المصارف العربية القمة المصرفية العربية - الدولية لسنة 2015، بعنوان **"الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار"** في العاصمة الهنغارية بودابست ، **برعاية رئيس مجلس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان وحضوره.**، وشارك في اعمال القمة اكثر من 300 شخصية قيادية مصرفية عربية ودولية.

بعدما أخذ موضوع الشمول المالي أخيراً حيّزاً واسعاً من المناقشات العربية، الإقليمية والدولية، وأصبح السبيل الوحيد للإستقرار المالي والاجتماعي، وعلامة فارقة للتطور الاقتصادي ودفع النمو في البلدان التي يشملها «الشمول المالي»، جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية خلال العام 2015 ، لمنتدى «**الشمول المالي: التوجه الإستراتيجي للإستقرار المالي والإجتماعي**» في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ، برعاية محافظ البنك المركزي المصري ليؤكد هذا التوجه ولا سيما في البلدان العربية التي تعاني تدنياً فادحاً في هذا المجال. وشارك في اعمال هذا المنتدى أكثر من 200 شخصية مصرفية عربية ودولية من ممثلي مصارف ومؤسسات مالية عربية وأجنبية.وأطلق المشاركون خلال المنتدى دعوة الى صنّاع القرار على "العمل لتحقيق التناغم بين استراتيجيات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي والتعليم والتوظيف، وتعزيز الشمول المالي كهدف استراتيجي لدعم الاستقرار المالي والاجتماعي في المنطقة العربية ".

كما عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمره المصرفي العربي السنوي بدورته العشرين تحت عنوان **"خارطة طريق الشمول المالي (2015-2020)"** في بيروت، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني. وحضر فعاليات المؤتمر أكثر من 800 شخصية قيادية عربية ودولية من وزراء ومحافظي بنوك مركزية ورؤساء مؤسسات مالية من 26 دولة يتقدمهم وفد رفيع المستوى من مجلس دول التعاون الخليجي، ووفد كبير من الصين، إضافة إلى ممثلين عن البنك المركزي الفدرالي الأميركي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، و اختتمت فعالياته بجلسة ختامية خصصت لمناقشة ورقة عمل حول مبادرة إتحاد المصارف العربية لتطبيق الشمول المالي في المنطقة العربية.

وخلال العام 2016 عقد الاتحاد في شرم الشيخ /جمهورية مصر العربية ، منتدى «**التمويل والإستثمار لتعزيز الشمول المالي والإستقرار ومكافحة الارهاب**» ، بمشاركة اكثر من 200 مصرفي عربي من مصر، لبنان، ليبيا، السعودية، البحرين، الكويت، العراق، الأردن، السودان، تونس، المغرب، فلسطين، حيث تم خلال اعمال هذا المنتدى مناقشة عميقة لعدة محاور تتعلق بالشمول المالي أفضت إلى الخروج بتوصيات تضمنت 11 بنداً ترسم استراتيجية عمل متكاملة، اهمها : دعوة المصارف ومؤسسات التمويل العربية لتبنى نماذج جديدة لتمويل مشروعات البنية التحتية لما لها من دور فعال فى تنشيط الاقتصاد وتهيئة بيئة محفزة لجذب الاستثمارات.

كما عقد الاتحاد خلال العام 2016 في الخرطوم ، السودان ، منتدى **"الشمول المالى:التوجه الاستراتيجى للاستقرار المالى والاجتماعي"** حيث حث اتحاد المصارف العربية خلال اعمال هذا المنتدى على توجيه عناية خاصة لتمويل قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، واعتبار هذا الأمر جزءاً لا يتجزأ من مبادرات الشمول المالى الخاصة بها، وضرورة تحقيق التكامل والتناغم بين مبادرات الشمول المالى وتنمية قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والتى تلعب دوراً هاماً فى مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية فى المنطقة العربية.

وخلال العام نفسه نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية**، والبنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في الأردن، منتدى الشمول المالي تحت عنوان **"التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي"** وتم خلال المنتدى تسليط الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي العام 2019 ، نظم اتحاد المصارف العربية منتدى «**دور الاتصالات والحلول المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**» بالتعاون مع **المنظمة العربية لتكنولوجيات الإتصال والمعلومات** وتحت رعاية البنك المركزي التونسي، في العاصمة التونسية تونس، حيث تم القاء الضوء على دور الإتصالات والحلول المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، و دور شركات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشمول المالي، وأهمية الإبتكارات التكنولوجية ودورها في تعميم الخدمات المالية، كما تم عرض إستراتيجيات البنوك المركزية ومنظمي الإتصالات نحو الشمول المالي، فضلاً عن أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ودعم التحول الرقمي. وخلص المشاركون في أعمال هذا المنتدى «**أن تكريس الإندماج المالي والشمولية المالية، بات عنصراً أساسياً في المنطقة العربية**».

## تعزيز الوعي والمعرفة بالشمتول المالي

- **جائزة أفضل منتج مصرفي لعام 2016**

على هامش المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2016 في دورته الـ 21 بعنوان: «اللوبي العربي الدولي – لتعاون مصرفي أفضل»، الذي إنعقد في بيروت، نظم إتحاد المصارف العربية جائزة أفضل منتج مصرفي لعام 2016 بلغت قيمتها 10 آلاف دولار، وقد توجه تنظيم هذه الجائزة إلى الطلاب الجامعيين في لبنان في سياق سعي الإتحاد نحو إدراج الشمول المالي في أولويات حفظ التنمية المستدامة لدى مصارفنا ومؤسساتنا المالية العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أجل إشراك الفئات الشبابية الجامعية والمثقفة في إدراك مفهوم تعزيز الخدمات المصرفية والمالية لمصلحة المزيد من شرائح المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، والفقراء، والطلاب الجامعيين، فضلاً عن تمكين المرأة، حيث أدلى هؤلاء الطلاب بأصواتهم في سبيل إختيار المنتج الأفضل.
وقد ذهبت الجائزة إلى بنك لبنان والمهجر – «بلوم بنك»، الذي حصل على 570 صوتاً من الطلاب الجامعيين، فيما ذهبت بقية أصوات هؤلاء الطلاب إلى مصرفي الكويت الدولي والإعتماد اللبناني. وقد بادر الـ"بلوم بنك" بتقديم الجائزة إلى المكتب اللبناني لنزع الألغام في الجيش اللبناني.
أما الطلاب الذين شاركوا بالتصويت على هامش اعمال المؤتمر فبلغ عددهم 1120 طالباً ، وهم من الجامعات التالية: العربية المفتوحة AOU، الأميركية في بيروت AUB، القديس يوسف (اليسوعية) USJ، سيدة اللويزة NDU، اللبنانية الدولية LIU، الأميركية للعلوم والتكنولوجيا AUST، الحديثة للإدارة والعلوم MUBS، والاسلامية في لبنان IUL.

- **المعرض السنوي للمنتجات والخدمات المالية في دورته الثانية خلال انعقاد المؤتمر المصرفي العربي في القاهرة خلال العام 2018**

فى إطار تعزيز الشمول المالي والتثقيف المالي لطلاب الجامعات المصرية والدولية ، تم تنظيم المعرض السنوي للمنتجات والخدمات المالية في دورته الثانية خلال انعقاد المؤتمر المصرفي العربي في ابريل 2018 في القاهرة، حيث حضر هذا المعرض اكثر من 2000 طالب وطالبة من كليات الاقتصاد والعلوم المصرفية والمالية المصرية ، وحوالي 500 شخصية مصرفية ومالية من محافظي بنوك مركزية ورؤساء مصارف ومدراء تنفيذيون .

## في الدراسات والبحوث:

### الدراسات والتقارير

صدر عن إتحاد المصارف العربية العديد من الدراسات والتقارير عن الشمول المالي تناولت المواضيع التالية :

- الشمول المالي في العالم العربي (05/10/2015) .
- واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه (11/05/2016)
- واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه (27/02/2017)
- الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه (يناير/كانون الثاني 2019)
- الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (نوفمبر /تشرين الثاني2019)

واقع الشمول المالي في العالم العربي (15 شباط/فبراير 2019)

- Financial Literacy in the Arab Region: A Prerequisite for Financial Inclusion- October 2017
- الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي (أكتوبر/تشرين الأول 2019)

## مبادرات الاتحاد حول الشمول المالي

يعمل اتحاد المصارف العربية حاليًا على تطوير وتنفيذ خارطة طريق للإدماج المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من خلال إطلاق « مشروع عربي موحد لنشر الثقافة المالية لدى الطلاب العرب في المرحلة الثانوية « ويسعى الاتحاد من خلال هذه المبادرة إلى إدخال الثقافة المصرفية في صلب المناهج المدرسية الثانوية والجامعية ، إنطلاقاً من الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي تقوم به المصارف في مجتمعاتنا العربية، وخصوصاً في مجال خلق الوظائف والحاجة الدائمة للمصارف في تجديد كادراتها، إضافة إلى الدور الفاعل في تعزيز الشمول المالي ومكافحة الأميّة المصرفية.

## مشاركة الأمانة العامة في المؤتمرات واللقاءات الدولية حتول الشمتول المالي

شارك الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الأستاذ وسام فتوح في جلسة عقدت في مجلس الأمن الدولي حول قراري مجلس الأمن اللذين يحملان الرقمين 1267 و 2253 المتعلقين بمحاربة داعش وطالبان والقاعدة، في حضور رئيس لجنة متابعة القرار وأكثر من 200 شخصية ومسؤول من 35 دولة، إضافة إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، ومندوبين من 10 دول هي مصر وأوكرانيا ونيوزيلندا وأنغولا واليابان وباراغواي وماليزيا وإسبانيا والسنغال وفنزويلا.

وألقى الأمين العام كلمة عن**"دور اتحاد المصارف العربية في مكافحة الإرهاب"**، حيث أشار الى ان "نشر الثقافة المالية يحارب فكر الإرهاب"، وتحدث عن دور "مفهوم الشمول المالي"، وقال: "هذا المفهوم يعني توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف، وهو من أهم الآليات لمكافحة فكر داعش ونشر الإرهاب عبر مواقع التواصل الإجتماعي. كما أن تعزيز الثقافة المالية وفتح الحسابات المصرفية وثقافة التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية يعمل على محاربة الإرهاب بشكل غير مباشر".

## ثالثاً - تشجيع المصارف العربية على التمويل المستدام لبناء اقتصاد مستدام في المنطقة العربية

يكتسب موضوعا تمويل التنمية Development Finance والتمويل المستدام Sustainable Finance أهمية متزايدة حول العالم، ولا سيما لإرتباطهما بالتنمية المستدامة، وخصوصاً التنمية البشرية. وبما أن دور إتحاد المصارف العربية لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية والمالية فقط، بل يتعداها إلى الجوانب التنموية، حيث إن تمويل التنمية يتبوأ أولى إهتمامات الإتحاد، وأن تطويرها وتعزيزها في المنطقة العربية، يُعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها ويعمل على تحقيقها.

بالتوازي، فإن الإتحاد يُدرك الأهمية المطلقة للنواحي البيئية في عملية التنمية، والتداخل بينهما، والمخاطر التي يُمكن أن تُسبّبها التقلبات البيئية على الإقتصادات، ولا سيما التغيّر المناخي، وتحديداً ظاهرة التصحّر، وإنخفاض كميات المياه المتوافرة في منطقتنا العربية، وهو ما يزيد مخاطر الأمن الغذائي، ومعدلات البطالة، بسبب فقدان وظائف في القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به، والتسبّب بخسائر إقتصادية متعددة تتفرّع منه.
لقد حدّد إتحاد المصارف العربية في دعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية على عدد من الأمور الأساسية وهي: إدراك مخاطر التغيّر المناخي وأثره على إقتصادات الدول العربية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في أمور التنمية المستدامة، والمساهمة في وضع إستراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة تهدف بشكل فاعل ومباشر إلى تعزيز النواحي الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية، وتشجيع المصارف العربية على وضع الصيرفة الخضراء ضمن خططها التمويلية، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحث المصارف على تقديم أفضل الخدمات للمؤسسات الناشئة في المنطقة العربية.

يُركز إتحاد المصارف العربية في مجمل نشاطاته، من مؤتمرات ومنتديات ودورات تدريبية وبحوث، على الإضاءة على التحديات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي تُواجه دول المنطقة، وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها، مع التركيز على تأثيراتها على التنمية المستدامة. وقد عقد في هذا المجال نشاطات متعددة بينها :

**<u>في المنتديات والمؤتمرات</u>**

**القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2016**، في روما-ايطاليا ، بعنوان «**أثر التغيّر المناخي على الصيرفة والخدمات المالية**»، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ماتيو رنزي، وقد ناقشت اعمال هذه القمة المصرفية موضوعات شائكة تتعلق بأثر التغيُّر المناخي على الصيرفة والخدمات المالية»، وذلك في حضور ومشاركة أكثر من 300 شخصية قيادية وخبير مالي ومصرفي يمثلون مختلف المؤسسات المالية والمصرفية والبنوك وشركات التأمين في القطاعين الحكومي والخاص في العالم، يتقدمهم محافظو البنوك المركزية، ونخبة من المستثمرين ورجال الأعمال المعنيين في مجال الطاقة والتمويل والتكنولوجيا وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى.
**المؤتمر المصرفي العربي لعام 2017** في عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية تحت عنوان **"آليات ومتطلبات التنمية المستدامة في الوطن "**

حرص إتحاد المصارف العربية، أن يعقد مؤتمره المصرفي تحت عنوان **"آليات ومتطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي"**، للبدء بحوار عربي حقيقي تنموي تتشارك فيه الأفكار والتجارب لوضع أسس مواجهة التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية، وليشكل هذا الحوار مدخلاً لبناء نهج عربي شامل، ولمرحلة تنموية لكل فئات المجتمعات العربية ومؤسساتها الاقتصادية والمالية والحكومية.

وخلال العام 2017 عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمره السنوي المصرفي العربي السنوي في دورته ال 23 تحت عنوان «**توأمة الإعمار والتنمية: معاً لمواجهة التحديات الإقتصادية**» بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) ، وهدف الاتحاد من خلال هذا المؤتمر الى تعزيز ثقافة الاستثمار في القدرات المستدامة على المستويات الإقليمية والوطنية، ومعالجة القضايا الإقتصادية والإجتماعية ضمن رؤية إقليمية متماسكة، وتشجيع المسؤولية الإقليمية لوضع كرامة الإنسان والتنمية البشرية فوق كافة المشاغل السياسية والطائفية.

كما عقد اتحاد المصارف العربية خلال العام 2018 في الغردقة ، جمهورية مصر العربية منتدى تحت عنوان : **"الصيرفة الخضراء: الطريق الى التنمية المستدامة"** تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري وبمشاركة نحو 700 شخصية مصرفية من مصر والعالم العربي.
حيث حدّد اتحاد المصارف العربية خريطة عمل متكاملة لتحقيق ما يُسمى بالصيرفة الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال ٨ توصيات خرج بها المشاركون في هذا المنتدى من ابرزها : حث البنوك المركزية على أهمية البدء في إعداد التعليمات الرقابية للبنوك العاملة في القطاعات المصرفية العربية لإلزام البنوك بمراعاة أهداف التنمية المستدامة والصيرفة الخضراء خلال ممارسة الأنشطة المصرفية المختلفة، مع وضع جدول زمني محدد لمراحل التطبيق، طبقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

## رابعاً- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حث المصارف على تقديم أفضل الخدمات للمؤسسات الناشئة في المنطقة العربية

حث اتحاد المصارف العربية من خلال لقاءاته مع الحكومات والبنوك المركزية والمصارف على تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات المالية التي من شأنها خلق فرص عمل . كما سعى من خلال المؤتمرات والمنتديات التي عقدها منذ أكثر من خمس سنوات إلى إبراز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة الإقتصادات العربية لكي تصبح هذه المشروعات من أهم آليات تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا العربية، وخصوصاً إنها أثبتت قدرتها على الصمود في مواجهة المتغيرات والأزمات والتقلبات الإقتصادية من المشروعات الكبيرة، وبالتالي مكافحة البطالة والمساهمة في تخفيف الضغط عن أسواق العمل.

كما يسلط إتحاد المصارف العربية الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، فإنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام ويساهم في توفير فرص العمل

**<u>في المؤتمرات والمنتديات</u>**

عقد اتحاد المصارف العربية خلال العام 2015 **منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية"** في الخرطوم ، **السودان** تحت رعاية محافظ بنك السودان المركزي ،وبمشاركة نحو 600 شخصية مصرفية من السودان والعالم العربي. ومن ابرز التوصيات التي خرج بها المؤتمر: أهمية إنشاء صندوق حكومى لضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ،إضافة إلى تبنى المصارف المركزية سياسة تشجيعية للقطاع المصرفي لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء بنك متخصص في هذا المجال .

وخلال العام 2017 عقد الاتحاد في عمان / **الاردن منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان "الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية"** برعاية وحضور وزير الصناعة والتجارة والتموين في الأردن ، حيث سلط الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة إنطلاقا من الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، فإنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام ويساهم في توفير فرص العمل.

و في العام 2018 عقد اتحاد المصارف العربية منتدى**"المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على تمكين المرأة" في الأردن برعاية محافظ البنك المركزي الاردني** ، وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن وعدد من المؤسسات الاقليمية والدولية ، ركز الاتحاد من خلاله على مجالات ربط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، بالدور الاقتصادي الفاعل للمرأة العربية بما يخفف الضغط على القطاع العام، وتمكين المرأة من لعب دور فاعل في تعزيز التنمية الاقتصادية في مجتمعاتها كما دعا لتحويل البيئة الاقتصادية إلى بيئة حاضنة ومشجعة للمرأة، و إزالة العقبات التي تعوق عملية تمكين المرأة سواء أكانت قانونية أم اجتماعية، وتبني سياسات وإجراءات وتشريعات، وإقامة هياكل ومؤسسات تساعد في القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش، وتتولى عملية التمكين إبتكار أدوات مالية مخصصة للمرأة، وتحفيزات تشجعها على الانخراط في الدورة الاقتصادية.

و في العام 2019 نظم إتحاد المصارف العربية في البحر الميت، الأردن منتدى «**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة Financing SMEs & Start – up Companies –** – برعاية محافظ البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في الأردن، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وجهاز تنمية المشروعات Msme – «مشاريع مصر»، وشركة الأعمال المهنية الأردنية – «الأردنية لضمان القروض»، وجمعية المعلوماتية والإتصالات التكنولوجية –الأردن، ، حيث سعى الاتحاد الى الإضاءة على أهمية هذا القطاع حيال النمو الإقتصادي والتنمية في المنطقة العربية، ومناقشة تحديات نمو هذه المشروعات والشركات ولا سيما معوقات التمويل، وكيفية إيجاد بيئة مواتية لنموها وتطويرها بهدف لعب دور أكبر في خلق فرص العمل، وبالتحديد كيفية العمل مع المصارف والمؤسسات المالية لتطوير آليات تمويلها.

**في الابحاث والدراسات**

أظهرت الأبحاث والدراسات التي أعدها إتحاد المصارف العربية خلال الفترة المعنية بأن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُمثّل حجر الزاوية في إنجاح السياسات التي ترمي إلى جذب الشباب في الدول العربية إلى العمل في القطاع الخاص، وذلك لتفادي المزيد من الضغط على مؤسسات القطاع العام التي لم تعد قادرة على توفير فرص العمل المطلوب.
ومن اهم الدراسات التي اعدتها ادارة الدراسات والبحوث في الاتحاد :

**- الشمول المالي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدام – 2018 .**

**- دور المصارف العربية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – 2018 .**

**- إطلاق امكانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة عبر اغلاق فجوة التمويل.**

**شركـاء اتحـاد المصـارف العربيـة فـي مبتادرة تعزيـز تمويـل المشروعـات الصغيـرة والمتوسطـة**

- **البنك الدولي**

قام اتحاد المصارف العربية عام 2014 بالتعاون مع البنك الدولي بتحديث إستقصاء حول تمويل المصارف والمؤسسات المالية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. وذلك بعد ثلاث سنوات من إجراء الإستقصاء الأول والذي تضمن التوصيات الأساسية التي إستخدمها البنك الدولي لتمويل الدول العربية مثل الأردن ومصر وتونس وغيرها لتحسين خلق الوظائف وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **برنامج الخليج العربي للتنمية AGFUND**

عقد إتحاد المصارف العربية اتفاقية تعاون مشترك مع برنامج الخليج العربي للتنمية AGFUND لتعزيز برنامج تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## خامساً ـ تعريف القطاع المصرفي العربي بالفرص الرقمية الممكن الاستفادة منها والتغلب على التحديات وتعزيز الاقتصاد الرقمي ودفع النمتو الاقتصادي الشامتل والتنمية

تابع إتحاد المصارف العربية على مدى خمس سنوات مبادرة واعدة للإنتقال إلى الإقتصاد الرقمي من شأنها أن تؤسس لسوق جديدة تعيد إطلاق عجلة الإقتصاد والإنتاج، وتعالج التعثّر الذي أصاب القطاعات الإقتصادية المنتجة ، حيث تتمثل أهداف هذه المبادرة بتطبيق توصيات قادة مجموعة العشرين فيما يتعلق بمبادرة التحوّل إلى الإقتصاد الرقمي منذ عام 2015 كسياسة رئيسية لتعزيز الإقتصاد العالمي.

**في المؤتمرات**

عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمراً إفتراضياً رفيع المستوى بالتعاون مع صندوق النقد الدولي تحت عنوان «**تمويل النمو من خلال تمكين تنمية الإقتصاد الرقمي**» وسلّط هذا المؤتمر الضوء على الإقتصاد الرقمي حول العالم، والدور الذي يُمكن أن يلعبه في تحقيق التكامل الإقتصادي الحقيقي، وتعزيز التجارة والنمو المستدام، وهو الإقتصاد الذي يكتسب منذ العام 2015 وحتى تاريخه، دعماً مستمراً من دول مجموعة الـ 20، والدول العربية، والعالم، من أجل تحقيق النمو الإقتصادي المستدام.

كما سلّط المؤتمر الضوء على التحديات الراهنة وفي مقدّمها الإقتصاد الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسّطة، إذ إن هذه الشركات تُشكّل الركائز للإقتصاد، بحيث أنها تُمثّل أكثر من 90 % من الشركات في العالم العربي، كما أنها تُشكّل مصدراً رئيسياً لخلق فرص عمل جيدة، رغم أن هذه الشركات تواجه العديد من التحديات، التي يُمكن أن تتغلّب عليها، من خلال الإقتصاد الرقمي.

كما سعى المؤتمر من خلال هذا اللقاء إلى وضع الأجوبة حول كيفية تحقيق الإقتصاد الرقمي، وتحقيق أهداف البنوك المركزية التي تتمثّل تحديداً بتعزيز الكفاءة والنمو الإقتصادي المستدام، ورفع الإنتاجية وضمان سلامة فعالية الأسواق المالية، والأهم كيف يمكن تحقيق كل هذه الأهداف من خلال الإقتصاد الرقمي.

## مبـادرات اقليميـة وعالمـية في مجتال التحـول التى الاقتصتاد الرقمـي

- **بيان الاقتصاد الرقمي Digital Economy Communique 2019**

خلال اعمال القمة المصرفية العربية الدولية (IABS) لعام 2019 التي نظمها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع جمعية المصارف الإيطالية والمفوضية المصرفية الأوروبية، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الإيطالي جيوسيبي كونتي، تحت عنوان: «الحوارات المتوسطية العربية – الأوروبية من أجل منطقة إقتصادية أفضل" ، وقع اتحاد المصارف العربية و جمعية المصارف الأوروبية ("إي بي إف") و عدد من الجمعيات المصرفية الدولية الأخرى على بيان الاقتصاد الرقمي مع التحالف العالمي للوجستيات الفعالة ("جي سي إي إل") .

وتبنى البيان نشر منصة مبتكرة للاقتصاد الرقمي تعمل على رقمنة سلاسل القيمة العالمية في سوق الأعمال المباشرة بين الشركات التي يقدر حجمها بـ150 تريليون دولار أميركي، ما ينتجُ فرصةً لخلق خدمات مالية جديدة تقدر قيمتها بـ7.5 تريليون دولار أميركي بحلول عام 2035 تعود بالفائدة على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

كما وقع على البيان كل من المبادرة المتوسطية للتنمية ("إم جي آي") والرابطة الإيطالية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ("كونفابي")، والرابطة الدولية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ("آي إن إس إم إي").

وشمل البيان "دعوةً إلى العمل" أطلقها قادة متوسطيون أوروبيون وعرب في القطاعين العام والخاص لتبني عملية رقمنة سوق الأعمال المباشرة بين الشركات من خلال شراكة على نطاق العالم بين القطاعين العام والخاص تبعد المخاوف الجيوسياسية والاحتكارية وتضمن أمن بيانات التجارة وخصوصيتها.

- **بيان الاقتصاد الرقمي Digital Economy Communique 2020**

وقع اتحاد المصارف العربية و وإتحاد الغرف العربية، والشبكة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بيان الاقتصاد الرقمي 2020 مع التحالف العالمي للوجستيات الفعالة ("جي سي إي إل") .حيث من اهم بنوده اطلاق الدليل التطبيقي للتحول الى الاقتصاد الرقمي .

- **الدليل التطبيقي للتحول إلى الإقتصاد الرقمي**

بادر كل من إتحاد المصارف العربية، ، والتحالف العالمي للوجستيات الفعالة مجتمعين، إلى وضع إستراتيجية أولى خطواتها التعريف بماهية الإقتصاد الرقمي، على مستوى المنطقة والعالم، وإصدار المبادئ التوجيهية للإنتقال إلى إعتماد الإقتصاد الرقمي، بالتزامن مع خطوة تذليل الهواجس المتعلّقة بالمخاوف الجيوسياسية والإحتكارية وخصوصية البيانات. وبنتيجة جهود 15 عاماً من البحث والتطوير، وإستكمالاً للدراسة المبدئية التي أعدّتها مجموعة العشرين (G20) والتي شملت وزارات ومنظمات غير حكومية ودولية، وأكاديميين وخبراء من القطاع الخاص، تمّ وضع إرشادات هذا الدليل الإرشادي للإقتصاد الرقمي،الذي يتضمن ست خطوات لرقمنة الإقتصاد العالمي كأساس لأي مبادرة مستقبلية لتنفيذ الإقتصاد الرقمي.

- **اطلاق برنامج Huma Wealth بالتعاون مع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي و التحالف العالمي للخدمات اللوجستية الفعالة GCEL**

أبرم الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي واتحاد المصارف العربية، العاملين تحت مظلة جامعة الدول العربية، مذكرة تفاهم مع التحالف العالمي للخدمات اللوجستية الفعالة GCEL لإطلاق برنامجHuma Wealth

يأتي هذا البرنامج في سياق طموح اتحاد المصارف العربية لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي الرقمي في المنطقة العربية في تنويع اقتصادياتها وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ويهدف هذا البرنامج الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية، ورفع نسب تجارة السلع والخدمات العربية، وتوفير فرص عمل جديدة ، كما أن المنصة الرقمية للبرنامج ستسرّع الخطوات نحو رقمنة البنوك العربية من خلال دمجها بشكل مباشر مع الأعمال التجارية، حيث سيكون بالإمكان إطلاق موجة جديدة من التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد حجر الزاوية في اقتصادياتنا. ومن المتوقع أن توفرهذه المبادرة فرصة سوقية عالمية بقيمة تتجاوز 7.5 تريليون دولار أميريكي للصناعة المصرفية بالعالم بحلول عام 2031.

- **وحدة التحول الرقمي لدى اتحاد المصارف العربية**

اطلق اتحاد المصارف العربية خلال العام 2020 وحدة التحول الرقمي UABdigital التي تهدف الى المساهمة في النهوض باستراتيجيات التحوّل الرقمي للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الوطن العربي من خلال التوجيه وتقديم الخبرات والإشراف عبر التعاون المشترك مع القطاعين العام والخاص من أجل الارتقاء بمكانة القطاع المصرفي والمالي العربي.

وتأتي أهمية إنشاء وحدة التحول الرقمي في إتحاد المصارف العربية، من خلال رؤية ورسالة شاملة للنظام البيئي، مع التركيز على خلق القيمة وممارسة منهجية مدفوعة الغرض لتطوير وتنفيذ خرائط طريق تحول الأعمال الرقمية، مع التشديد بشكل كامل على تحقيق الفوائد والطريقة التي يُمكن قياسها وتحقيقها وإستدامتها.

ويسعى اتحاد المصارف العربية من خلال وحدة التحول الرقمي الى توفير إمكانيات بناء القدرات للمصارف الاعضاء حول كيفية ترشيد الاستثمار في التكنولوجيا، وتزويدها بأفضل الممارسات لتحديد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات ومواءمتها مع أهداف العمل.
ويعمل إتحاد المصارف العربية على تنفيذ هذه المبادرة من خلال تحالفات عالمية يتم تكوينها من خلال ضم نخبة من شركات التكنولوجيا والابتكار والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا الإمتثال، بالإضافة إلى تحالفات مع المنظمات الدولية المعنية بوضع أسس وضوابط المستقبل الرقمي لقطاع الخدمات المالية. حيث وقّع حتى تاريخه 20 مذكرة تفاهم مع مؤسسات عالمية رائدة في مجال التحول الرقمي سواء في مجال التكنولوجيا أو التدريب أو الابتكار وتصميم تجارب العميل المعتمد مثل المعهد العالمي للإبتكار Global Innovation Institute، LexisNexis –فرنسا، Ozone Api - المملكة المتحدة، EarlyBirds – استراليا، ID Now - المملكة المتحدة، Bright Idea - الولايات المتحدة، Capsifi – استراليا، Digitopia - لندن، R3 – نيويورك، Industria – لندن، RegPac – سنغافورة، S2e transformation – نيويورك، Finastra International Limited – لندن.

**في المؤتمرات**

خلال العام 2020 عقدت وحدة التحول الرقمي لدى إتحاد المصارف العربية مؤتمراً إفتراضياً، تحت عنوان «Banking in the Next Normal»، شاركت فيه قيادات مصرفية رفيعة، إضافة الى خبراء وممثلين لأهم الشركات الإقليمية والدولية في مجال الابتكار المصرفي، بينها: LexisNexis (France), EarlyBirds (Australia), Strategy & (MENA), Global Innovation Institute (USA), REFINITIV (UAE), Government Blockchain Association (USA), International RegTech Association (Singapore)), ERBD (UK) , CFA Society, EPAM Systems (USA), Deloitte (USA), S2E Transformation (USA).
وركّزت كلمات ومداخلات المؤتمر على عرض آفاق الإقتصاد والتمويل الرقميين، وطرح كيفية الإستفادة من تطورات التكنولوجيا المالية المتسارعة في تقديم فرص مصرفية ومالية جديدة، بالإضافة الى مناقشة مفاهيم الحوكمة البيئية والإجتماعية الناشئة، وكيفية دمجها في نشاطات الإستثمار والتمويل، ومستقبل المدفوعات الرقمية، وغيرها من المواضيع المهمة.

هذا وقد قامت وحدة التحول الرقمي خلال العام 2021 **بعقد القمّة العربية للمصارف الرقمية The Arab Summit for Digital Banking** – بدورتها الأولى – وهو أكبر حدث على مستوى المنطقة العربية في ما خصّ قضايا المصارف الرقمية والتكنولوجيا المالية، وشارك فيها ممثلون لأكثر من 300 مؤسسة مالية ومصرفية عربية ومصارف مركزية عربية، بالإضافة الى عدد كبير من صنّاع القرار الاقتصادي والمالي في المنطقة العربية. كما حاضر في القمة مجموعة كبيرة من الخبراء الدوليين والعرب رفيعو المستوى، ضمت51 متحدثاً من كبار الخبراء الدوليين والرؤساء التنفيذيين لشركات التكنولوجيا الدولية من 21 دولة عربية، آسيوية، أوروبية و أميركية، وتتضمن الصين، الولايات المتحدة الاميركية، سنغافورة، فرنسا، هولندا، إيطاليا، بريطانيا وبلغاريا وعدداً من الدول العربية.

**في الابحاث والدراسات**

- **التحول الرقمي في المنطقة العربية /يناير 2022**
- **دور التكنولوجيا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة /يناير 2021**
- **الشمول المالي في المنطقة العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه /يناير 2019**
- **ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية / ابريل 2018**

## سادساً - تطوير الموارد البشرية في القطاع المصرفي العربي

يضع الاتحاد الكثير من خبراته وعلاقاته الاقليمية والدولية لاثراء وتوسيع برامجه التدريبية التي تهدف الى تطوير الموارد البشرية في القطاع المصرفي العربي، وخلق كوادر تتمتع بالكفاءة العالية وتطوير مهاراتهم وخبراتهم وأدائهم لتمكينهم من إستيعاب التطور المستمر والابتكارات في مجال الخدمات المصرفية والمالية ، حيث يدرك ان رأس المال البشري له دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ورغبة من اتحاد المصارف العربية في رفع المستوى المهني والفني للكوادر المصرفية والمؤسسات المالية العربية فقد أنشأ في شهر يوليو 2020 المعهد العربي لإدارة المخاطر المالية والمصرفية في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية الذي سيعمل بالتعاون مع المعهد التابع للبنك المركزي الأردني لسد الفجوة القائمة بين ما هو متاح في منطقتنا العربية وما هو قائم في المعاهد والمراكز التدريبية المماثلة في الدول المتقدمة في ما يتعلق بعملية التدريب والتعليم المصرفي.

كما يتضمن البرنامج التدريبي للاتحاد **عقد النشاطات التدريبية المتخصصة التي تؤدي إلى شهادات مهنية وديبلومات مصرفية**، بالتعاون مع منظمات معترف بها دوليًا ، وورش عمل تهدف إلى تطوير مهارات وخبرات الموظفين لتكون مجهزة بشكل أفضل لاستيعاب التطور المستمر والابتكارات في مجال الخدمات المصرفية والمالية

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

# UAB OFFICES
# مكاتب الإتحاد الإقليمية

## HEADQUARTER


**BEIRUT – LEBANON**
Mina El-Hosn, Omar Daouk Street
P.O.Box: 11-2416 Riad El-Solh
Tel: +961 1377 800 +961 1364 881/5/7, Fax: +961 1364 952/5
Email: uab@uabonline.org - training@uabonline.org


## REGIONAL OFFICES


**RIYADH – KSA REGIONAL OFFICE GCC COUNTRIES**
**المكتب الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي**
OLAYA DISTRICT-KING FAHD ROAD WITH TAHLIA ST.

**CAIRO – EGYPT**
19 Al-Batal Ahmed Abdelaziz Str. 2nd Floor - Apt (11)
Mohandissine - Giza
Tel: +202 3302 3762/ +202 3303 4442, Fax: +202 3344 0297
Email: uab-egypt@uabonline.org

**AMMAN – JORDAN**
P.O. Box: (942100) Amman (11194) Jordan
Tel: +962 6567 7234/5, Fax: +962 6568 8854
Email: uab-jordan@uabonline.org

**KHARTOUM – SUDAN**
P.O. Box: (12597) Khartoum
Telefax: +249 1837 81742
Email: uabkh.office@gmail.com

**DUBAI REP OFFICE**
DIFC, The Gate Bldg East 15th floor, Office Nunber: 11B
Tel: +971 4401 9828 Ext: 102